EP

الأمم المتحدة

UNEP (DEPI)/MED IG 22/9

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة
خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

UNEP

8 December 2015
Arabic
Original: English

الاجتماع العادي التاسع عشر للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط وبروتوكولاتها

أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016

البند الثالث من جدول الأعمال: القرارات المواضيعية

مسودة القرار: إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط

نظرًا لدواع بيئية واقتصادية طُبِعَت هذه الوثيقة بعدد محدود؛ يُرجى من الوفود التكرم بإحضار النسخ الخاصة بهم في الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مذكرة من الأمانة العامة

هذه المذكرة من الأمانة العامة مرفقة مع مسودة إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط ("إطار العمل") التي تم تقديمها للاعتماد من قِبَل الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة (أثينا، اليونان، من 9 إلى 12 شباط/فبراير 2016). وهي توفر المعلومات فيما يتعلق بهدف إطار العمل، وولايته، وخلفيته، ونقاط الترابط مع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة وصكوكهما، وعملية التنمية به. كما أنها تلخص اشتراك الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) وموقفه، كما تم التعبير عنه في عدد من الأحداث الرسمية أثناء إعداد إطار العمل.

تستجيب هذه المذكرة لطلب مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في أثينا، اليونان، في الفترة من 13 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

هدف إطار العمل ونطاقه

يمكن القول بأن تغير المناخ هو أحد أخطر التحديات التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط. فقد تم تحديد حوض البحر الأبيض المتوسط[1] باعتباره واحدًا من أكثر منطقتين استجابةً لتغير المناخ عالميًا. ويعتبر تقرير التقييم الخامس الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن المنطقة "شديدة التعرض للتغير المناخي"، كما يوضح أنها "ستعاني من العديد من الضغوط والأعطال النظامية بسبب التغيرات المناخية"[2]. ويمكن تقليل المخاطر الإجمالية لآثار تغير المناخ من خلال التخفيف منها، أي الحد من معدل تغير المناخ وقوته. إلا أنه، حتى في أكثر سيناريوهات التخفيف طموحًا، تظل المخاطر من الآثار المناخية الضارة موجودة؛ نظرًا لوجود تغير بالمناخ بالفعل. لذا، فإن السياسات والتدابير الخاصة بالتكيف التي تتنبأ بمجموعة كبيرة من المخاطر المحتملة المرتبطة بالمناخ تعتبر أمرًا أساسيًا.

في الوقت الراهن، عادةً ما تكون الاستجابات للضغوط والأخطار المرتبطة بالمناخ مقصورة على تدابير الطوارئ المحلية التفاعلية قصيرة المدى. ولكن، بناء القدرة البيئية والاجتماعية والاقتصادية على تحمل تغير المناخ على المستوى الإقليمي يتعلق بالتخطيط الاستباقي المتكامل طويل المدى، الذي يتناول الجوانب الحالية للتنمية غير المستدامة كعوامل محركة لقابلية التعرض للأخطار، ويوجه التنمية الاقتصادية بالمنطقة في اتجاه أكثر استدامة. ومع امتداد مخاطر المناخ بقوة إلى ما بعد الحدود الإقليمية، لا بد من وجود نهج إقليمي تعاوني منسق عبر الحدود، يعزز من أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية الأخرى متعددة الأطراف.

إن الهدف الرئيسي من إطار العمل هو تحديد نهج استراتيجي إقليمي لزيادة قدرة الأنظمة البحرية والساحلية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بالبحر الأبيض المتوسط على تحمل آثار تغير المناخ، مما يساعد صناع السياسات وأصحاب المصلحة _على جميع المستويات عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط_ في وضع السياسات والتدابير المتسقة والفعالة وتنفيذها. وليس الهدف من إطار العمل أن يكون خطة عمل لنظام البحر الأبيض المتوسط، ولكن أن يكون مخططًا هيكليًا يتم تقديمه لتسهيل تحديد الأهداف الاستراتيجية، والاتجاهات والأولويات الاستراتيجية من قِبَل صناع السياسات وأصحاب المصلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط للتكيف مع تغير المناخ.

عند وضع مسودة إطار العمل يتم الاسترشاد بالرؤية التي تتوقع زيادة قدرة المناطق البحرية والساحلية ببلدان البحر الأبيض المتوسط والمجتمعات الخاصة بها على تحمل الآثار الضارة لتقلب المناخ وتغيره بحلول عام 2025، وذلك في سياق التنمية المستدامة. ويتم تحقيق ذلك من خلال الأهداف العامة، والتعاون، والتضامن، والمساواة، والحوكمة القائمة على المشاركة.

تركز مسودة إطار العمل بشكلٍ مترابط مع إطار العمل القانوني الذي وضعته البروتوكولات الخاصة باتفاقية برشلونة على البيئات البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط. والنطاق الجغرافي لإطار العمل هو اتفاقية برشلونة، التي تتضمن البحر الأبيض المتوسط والمناطق الساحلية للدول الواحدة والعشرين التي تحده. ويعترف إطار العمل بأن تغيرات المناخ سيكون لها آثار لا تحترم حدود المنطقة الساحلية كما يتم تحديدها عادةً، وبأن إجراءات التكيف الساحلية قد تكون مطلوبة بصورة أكبر داخليًا، ولا سيما في المستجمعات الداخلية.

[1] ف. جيورجي. (2006)، البؤر الساخنة لتغير المناخ، الخطابات البحثية الجيوفيزيائية، 33، L08707

[2] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ 2014: الآثار، والتكيف، وقابلية التعرض للأخطار. الجزء ب: الجوانب الإقليمية. الفصل 21-5-1-2. البؤر الساخنة

التكيف مع تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط: المعلومات الأساسية

يُرفق بإطار العمل وثيقة معلومات أساسية[3] تقدم نظرة عامة مفصلة حول القضايا، والتحديات، والوضع الحالي فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ بالمناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط.

تقدم وثيقة المعلومات الأساسية نظرة عامة على المفاهيم الأساسية والتوقعات فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، ولا سيما ما يلي: (1) الأنشطة الرئيسية في ظل نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المرتبطة بتغير المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و(2) نظرة عامة على أحدث المعارف العلمية فيما يتعلق بالكيفية التي يتغير بها المناخ بالمنطقة، والكيفية التي من المتوقع أن يتغير خلالها على مدار القرن، و(3) نظرة عامة على الوضع الحالي للمعرفة فيما يتعلق بالمخاطر وقابلية الأنظمة البشرية والطبيعية بالمنطقة للتعرض للأخطار في مواجهة تغير المناخ، ومنهجية تنفيذ مؤشر المخاطر الساحلية والنتائج الخاصة به على النطاق الإقليمي والمحلي في البحر الأبيض المتوسط التي تم تنفيذها في سياق مشروع تقلب المناخ، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ClimVar & ICZM)، و(4) عمليات التنمية الدولية المرتبطة بالتكيف في ظل عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والوضع الحالي لإطار العمل التشريعي للتكيف على المستوى الوطني في بلدان البحر الأبيض المتوسط والمبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة، و(5) أربعة أبعاد أو نُهُج يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار كأولوية عند وضع أي استراتيجية للتكيف، وهي تنفيذ التدابير قليلة التكلفة، وأوجه التآزر بين التكيف وكلٍ من إدارة مخاطر الكوارث والتخفيف منها، ودمج جوانب التكيف في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، واستخدام نُهُج التكيف المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية، و(6) إطار العمل التمويلي لتغير المناخ على المستوى الدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالإضافة إلى فرص التمويل الدولية الأخرى المرتبطة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. كما تقدم كذلك مناقشة مختصرة حول معنى تحديد أولويات تمويل التكيف على المستوى الوطني، فضلاً عن دور القطاعات المصرفية وقطاعات التأمين.

تحليل المراجع مع صكوك خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة

يُرفق بإطار العمل أيضًا وثيقة تحليل لنقاط الترابط بين مسودة إطار العمل وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية برشلونة، والبروتوكولات والاستراتيجيات ذات الصلة، والمساهمات المحتملة لتنفيذها[4]. وتحدد وثيقة التحليل نقاط الترابط بين سياسة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والوثائق التنظيمية والبرنامجية وإطار العمل؛ وذلك لتسليط الضوء على الولايات الحالية والعمل الجاري والطريقة التي تعكسها بها مسودة إطار العمل. وتتضمن الوثائق التي تم تحليلها خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها السبعة، وإعلانات اجتماعات الأطراف المتعاقدة والاجتماعات الأخرى ذات الصلة، واستراتيجيات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وخطط عملها، وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والدراسات المتعلقة بقضايا تغير المناخ التي أعدتها مراكز الأنشطة الإقليمية.

تختلف الوثائق التي تم تحليلها من حيث الطبيعة، والمفهوم، والمحتوى. فقد تم اعتماد خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية برشلونة وأربعة من البروتوكولات السبعة منذ عشرين عامًا؛ ولذا لم يكن مفاجئًا أن قضايا تغير المناخ لم تتم تغطيتها بشكلٍ واضح في أغلبها. ومع ذلك ليس هناك شك بأن الاستجابات لتغير المناخ أمر ضروري لتلبية أهداف اتفاقية برشلونة والتزاماتها، أي حماية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والمساهمة في تنميتها المستدامة.

الاستنتاج العام لهذا التحليل هو أن هناك نقاط ترابط قوية بين إطار العمل وأغلب الصكوك والوثائق الحالية، وأن هناك احتمالية واضحة بأن إطار العمل يمكن أن يساهم بشكلٍ بارز في تنفيذها. ولهذا أهمية خاصة أيضًا في ضوء جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة (التي تم اعتمادها في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2015)، بالإضافة إلى نتائج مؤتمر تغير المناخ التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر 2015 في باريس، فرنسا. كما يتضح من التحليل أيضًا أن أغلب مراكز الأنشطة الإقليمية التابعة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط نشطة بالفعل بشكلٍ كامل، وتؤدي إلى نتائج جيدة للغاية في العمل المتعلق بجوانب متعددة لتغير المناخ وآثاره.

---

[3] UNEP(DEPI)/MED IG 22/Inf.11 - وثيقة معلومات أساسية لإطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ

[4] UNEP(DEPI)/MED IG 22/Inf.12 - تحليل حول الكيفية التي انعكست بها بالفعل مجالات العمل والقضايا المتعلقة بالمناخ ذات الأولوية لإطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ بشكلٍ عام في البروتوكولات والصكوك الاستراتيجية الأخرى لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط

ولاية إطار العمل

دأب برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على تقديم الدعم والاستجابة فيما يتعلق بتقييم التهديدات التي فرضها تغير المناخ في المناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط، التي يرجع تاريخها إلى منشور عام 1992 "تغير المناخ والبحر الأبيض المتوسط: الآثار البيئية والمجتمعية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط". وقد أجرت العديد من مراكز الأنشطة الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط منذ ذلك الوقت دراسات ذات صلة بآثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي بالبحر المتوسط، وتحديد المخاطر المرتبطة بتغير المناخ في المناطق الساحلية.

يرجع تاريخ الولاية الأولية لوضع إطار العمل إلى الاجتماع الثالث عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (القاهرة، 2009) الذي شجع "وضع نهج إقليمي مُوجَّه للعمل من أجل التكيف". وبعد شهرين، اتفق الاجتماع السادس عشر للأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة عام 2009، و"إعلان مراكش" الذي اعتمده وزراء البيئة ورؤساء الوفود على "تعزيز التعاون المتوسطي لمكافحة آثار تغير المناخ في المنطقة وتعزيز الآليات المؤسسية" ومن أجل "تنفيذ التنسيق الفعال لضمان دمج قضايا تغير المناخ في سياسات التنمية؛ بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، وضمان تعزيز التعاون لمشاركة الخبرة في مجال المراقبة (أنظمة التحذير المبكر) ووضع استراتيجيات للتكيف وإدارة المخاطر وتنفيذها.". وقد تم إنشاء برنامج الخمس سنوات للعمل من 2010 إلى 2014 واعتمده الاجتماع ذاته استنادًا إلى ستة موضوعات، وقد كان تغير المناخ واحدًا منها. كانت النتيجة الثانية في هذا الموضوع هي "قابلية أقل للتعرض للأخطار الاجتماعية والاقتصادية" وكان أحد الأنشطة الإرشادية هو " دعم وضع أبعاد بحرية وساحلية للاستراتيجيات الإقليمية/الوطنية فيما يتعلق بالتكيف".

بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في إعداد "إطار عمل إقليمي للتكيف مع تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط" تم تقديمه بمثابة "عمل جارٍ" إلى الاجتماع الرابع عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة في بودفا، الجبل الأسود عام 2011، حيث أقرت اللجنة بالحاجة إلى مثل إطار العمل هذا. ولم يتم تطوير الوثيقة لأكثر من ذلك؛ نظرًا لنقص الموارد.

في 2012، قامت الأمانة العامة لمرفق البيئة العالمية بالتصديق على مشروع "دمج تقلب المناخ وتغيره في الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط" (تقلب المناخ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية). وقد اتفقت اللجنة التوجيهية للمشروع في شباط/فبراير 2013 على أن أحد أنشطة المشروع ستدعم إنهاء مسودة إطار عمل التكيف.

فوض القرار IG.21/17 لمؤتمر الأطراف الثامن عشر (إسطنبول، تركيا، كانون الأول/ديسمبر 2013) في برنامج عمل الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2014-2015، بإعداد إطار عمل للتكيف مع تغير المناخ وتقديمه لمؤتمر الأطراف التاسع عشر (النتيجة المتوقعة 1-2-7).

عملية إعداد إطار العمل

بدأ العمل على إطار العمل في منتصف عام 2014. وقد كوَّنت المسودة الأصلية منذ عام 2011 الأساس للعمل. بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض جميع استراتيجيات التكيف ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجية الاتحاد الأوروبي التابعة للمفوضية الأوروبية بشأن التكيف مع تغير المناخ، واستراتيجية التكيف مع تغير المناخ بمنطقة بحر البلطيق، واستراتيجية التعاون الاقتصادي للتكيف مع تغير المناخ بالبحر الأسود. بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض اتصالات بلدان البحر الأبيض المتوسط مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن المنشورات الرئيسية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات والمبادرات الدولية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والوكالة الأوروبية للبيئة، والبنك الدولي، ومركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية، والمبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ARRICC) للأخطار وغيرها.

أحد الجوانب الأساسية لإطار العمل هو أنه قد تمت صياغته في عملية متدرجة من المشاورات والاستعراض عن طريق فريق استشاري فني مخصص باشتراك خبراء إقليميين بارزين فيما يتعلق بالتكيف مع المناخ، وقد تم وضعه في خريف عام 2014. واشتمل أعضاء الفريق، المُقترَح من قِبَل شركاء نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، على ممثلين من المنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات غير الحكومية، وعلماء ومؤسسات مالية.

تم عقد المشاورات ضمن نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لوضع الغرض من إطار العمل، وأهدافه، وجدول المحتويات الخاص به. وقد تم ضمان التنسيق والمواءمة مع فصل استعراض الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة المرتبطة بالمناخ منذ البداية، وخاصةً أثناء ورشة عمل المشاورات في صوفيا أنتيبوليس في تشرين الثاني/نوفمبر 2014. كما تم بحث المدخلات لإطار العمل من فريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط خلال اجتماعاته في تشرين الأول/أكتوبر 2014 وأيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2015.

في 9 نيسان/إبريل 2015، تمت مشاركة إطار العمل للمدخلات والتعليقات مع مراكز التنسيق الوطنية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومراكز الأنشطة الإقليمية، وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، ومراكز التنسيق لمشروع الشراكة المتوسطية (MedPartnership). وتم تقديم مسودة مُحدَّثة، على أساس الملاحظات التي تم الحصول عليها، في 11 أيار/مايو 2015 لاجتماع لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة في الفترة من 9 إلى 11 حزيران/يونيو 2015.

اعتمد الاجتماع السادس عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MCSD) الذي انعقد في مراكش في الفترة من 9 إلى 11 حزيران/يونيو 2015، التوصيات التالية فيما يتعلق بإطار العمل:

- اعترف أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة والمراقبين بها مع التقدير بجودة إطار العمل العالية وملاءمته، وأقروا بأهميته وبالحاجة لمثل هذا الصك. وقد أكدوا على حسن توقيت إطار العمل وأهميته للمنطقة، مع الأخذ في الاعتبار مؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الواحد والعشرين في كانون الأول/ديسمبر 2015، وحقيقة أن المغرب الرئيس الحالي للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ستتولى كذلك رئاسة مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين في 2016،
- رحب أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة بالأهداف الاستراتيجية، والأهداف التشغيلية للمراسلة، والمجالات ذات الأولوية المحددة في إطار العمل، ودعموا مبادرة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لإجراء تحليل بشأن الكيفية التي انعكست بها بالفعل مجالات العمل ذات الأولوية والقضايا المرتبطة بالمناخ في إطار العمل بشكلٍ عام على البروتوكولات والصكوك الاستراتيجية الأخرى بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، حتى يتم تسويغ التنفيذ،
- اتفق أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة على الحاجة لضمان التضافر بين العمليات الاستراتيجية التي يتم إجراؤها من خلال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وإطار العمل، حيث إنها هي بالفعل نفس حالة فصل المناخ بالاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة،
- أوصى أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة بتقديم إطار العمل لمؤتمر الأطراف التاسع عشر للموافقة عليه، وأوصوا بوجوب أن يكون إطار العمل الذي تمت الموافقة عليه مع وثائق المعلومات الأساسية به والتحليل الذي تم ذكره في الفقرة التاسعة عشر أساسًا لإجراء المزيد من المناقشات حول كيفية إدخال الأولويات التي حددها إطار العمل إلى حيز التنفيذ.

تم تقديم مسودة إطار العمل لاجتماع مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (أثينا، من 13 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015) للنظر فيه ويتم تقديمه للاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة (COP 19).

التنسيق مع الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)

تم ضمان التنسيق مع الاتحاد من أجل المتوسط منذ بداية العملية. يعمل الاتحاد من أجل المتوسط على تنمية السياسة الإقليمية وإطارات العمل والمشروعات، بما في ذلك الاستجابة لتحديات تغير المناخ.

ورد في إعلان الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط حول التغير البيئي والمناخي الذي عُقِد في أثينا، اليونان، في 13 أيار/مايو 2014 أن الوزراء "يدعمون إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ قيد التطوير من قِبَل برنامج الأمم المتحدة للبيئة- خطة عمل البحر الأبيض المتوسط". كما أشار إعلان المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق الذي عُقِد في بروكسل، بلجيكا في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بوضوح إلى إطار العمل، حيث قام الوزراء بـ "إعادة التأكيد على الأهداف الحالية طويلة المدى للإدارة المستدامة للبحر ولبحر أبيض متوسط أنظف بحلول عام 2020، كما تم الاتفاق عليه من قِبَل الدول الأعضاء بالاتحاد من أجل المتوسط، وكما تم ذكره في اتفاقية برشلونة على وجه الخصوص".

في سياق المؤتمر الوزاري في أيار/مايو 2014 السالف ذكره، تم تكوين فريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط (UfM-CCEG) والفريق العامل المعني بالتغير البيئي والمناخي التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط (UfM-WGECC). تم عقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط في برشلونة، إسبانيا (من 13 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2014) برئاسة مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي. وقد شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في الاجتماع كعضو في فريق الخبراء المعني بتغير المناخ وقدم العملية والمنهجية، ودعا الاتحاد من أجل المتوسط وأعضاء فريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، للمشاركة في وضع إطار العمل في ضوء أهمية هذه الوثيقة وفي سياق مذكرة التفاهم المُوقَّعة بين الاتحاد من أجل المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة- خطة عمل البحر الأبيض المتوسط؛ لتقوية التعاون بينهما.

في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط الذي عُقِد في الصخيرات، المغرب (من 6 إلى 7 أيار/مايو 2015)، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خريطة عمل البحر الأبيض المتوسط نصًا أكثر تقدمًا من إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ الذي اشتمل على التعليقات التي تم الحصول عليها من الأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة، والأعضاء بلجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وفريق الخبراء الاستشاري الذي ساهم في وضعه وتضمَّن الاتحاد من أجل المتوسط. وورد في ختام الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط أن "المشاركين قد دعموا أيضًا إطار العمل الإقليمي للتكيف الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة- خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ودعوا فريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط والأمانة العامة للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط لتحديد المبادرات والإجراءات اللازمة لإكماله ودعمه".

في الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل المتوسط الذي عُقِد في برشلونة، إسبانيا (من 1 إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2015)، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط نص إطار العمل الذي تم تقديمه لاجتماع مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (أثينا، من 13 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015). أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على الاتساق بين إطار العمل والاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والحاجة إلى التعاون مع فريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط بشأن التكيف. في نتائج الاجتماع الثالث، قام فريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط "بالإقرار بأهمية أطر العمل والاستراتيجيات المتكاملة فيما يتعلق بالتكيف، والتشديد على المزايا المشتركة وأوجه التآزر بين التخفيف والتكيف، بما في ذلك العلاقة بين المياه - الأغذية والطاقة - الأنظمة الإيكولوجية، ودعم إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والاعتراف بسمته المتوقعة الملزمة قانونيًا، في حال اعتماده".

يتضح مما سبق إعراب الرئيسين المشتركين للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط - الأردن والاتحاد الأوروبي - وممثلي الدول أيضًا بصورة متكررة عن الدعم لوضع إطار عمل على المستوى الوزاري السياسي الأعلى وعلى مستوى الخبراء، فضلاً عن إشراك الأمانة العامة للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط في العملية وإطلاعها عليها طوال الوقت. بالإضافة إلى ذلك، يُتوقَّع من الاتحاد من أجل المتوسط استخدام إطار العمل لتحديد سياساته والعمل على التكيف مع تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط.

مسودة القرار IG.22/6

إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ
للمناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط

[الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة باتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، والمشار إليها فيما بعد باسم "اتفاقية برشلونة"،

تذكيرًا بالبروتوكول المتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط وخاصةً أحكامه بشأن حماية المنطقة الساحلية، ذات الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة وذات الأنظمة الإيكولوجية الساحلية المحددة، وبشأن الوقاية من الأخطار الطبيعية والاستجابة لها، وبشأن الوقاية من آثار التحات الساحلي والتخفيف منه،

تذكيرًا بالاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وخاصةً مجال العمل ذي الأولوية المرتبط بالتكيف مع آثار تغير المناخ،

تذكيرًا بأن الاجتماع الثالث عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (القاهرة، 2009) قد شجع على "وضع نهج إقليمي موجه للعمل من أجل التكيف" ودعا الأطراف المتعاقدة "لتنفيذ إجراءات التكيف بشكلٍ عاجل؛ بغية تقوية قدرة منطقة البحر الأبيض المتوسط على التحمل في مواجهة تغير المناخ"،

تذكيرًا بإعلان مراكش (مراكش، المغرب، تشرين الثاني/نوفمبر 2009) الذي اتفق الأطراف بموجبه على "تعزيز التعاون المتوسطي لمكافحة آثار تغير المناخ في المنطقة ولتعزيز الآليات المؤسسية" و"تنفيذ التنسيق الفعال؛ لضمان دمج قضايا تغير المناخ في سياسات التنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، وضمان تعزيز التعاون لمشاركة الخبرة في مجال المراقبة (أنظمة التحذير المبكر) ووضع استراتيجيات للتكيف وإدارة المخاطر وتنفيذها"،

تذكيرًا بالقرار IG.21/17 بشأن برنامج العمل والميزانية الخاصة بمؤتمر الأطراف الثامن عشر (إسطنبول، تركيا، كانون الأول/ديسمبر 2013) الذي تضمَّن الهدف "إطار عمل التكيف مع المناخ الذي أعدته الأمانة العامة، واستعرضته الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، وتم تقديمه للنظر فيه من جانب مؤتمر الأطراف التاسع عشر" (النتيجة المتوقعة 1-2-7)،

التزاماً بالمساهمة في وضع خطط مناسبة ومتكاملة لإدارة المناطق الساحلية وفقًا للمادة 4 من الفقرة الأولى (e) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

مبدياً القلق من نتائج تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

إدراكًا بوقوع الأنظمة البيئية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض والمتوسط تحت التهديد من قِبَل مخاطر متعددة مرتبطة بتغير المناخ وبأن زيادة قدرتها على تحمل آثار تغير المناخ أمرٌ حيوي لتنميتها المستدامة،

تذكيرًا بالدعم الذي تم الإعراب عنه لوضع إطار عمل إقليمي للتكيف مع تغير المناخ من قِبَل الاتحاد من أجل المتوسط من خلال الإعلانات الوزارية التي تم إجراؤها في اجتماعاتها بشأن التغير البيئي والمناخي (أثينا، اليونان، أيار/مايو 2014) وبشأن الاقتصاد الأزرق (بروكسل، بلجيكا، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2015) على التوالي، ونتائج الاجتماعات الثلاثة لفريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط،

وبعد النظر في تقرير الاجتماع السادس عشر للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (مراكش، المغرب، حزيران/يونيو 2015)، الذي أقر بجودة مسودة إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ وملاءمتها، وأقر بأهميته وبالحاجة لمثل هذا الصك،

يعتمد إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ (المشار إليه فيما بعد باسم "إطار العمل")، المُضمَّن في المُرفق بهذا القرار،

يحث الأطراف المتعاقدة لتضع في اعتبارها أهداف إطار العمل وأولوياته وتتناولها في الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ،

يحث الأطراف المتعاقدة على إجراء المزيد من المناقشات حول كيفية تحويل الأولويات المحددة في إطار العمل إلى إجراءات بشكلٍ متسق مع الصكوك الاستراتيجية الحالية والجديدة لنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط،

يشجع جميع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، والوكالات المانحة، والصناعة، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية لمعالجة الأولويات في إطار العمل من خلال تقديم الدعم الكافي، شاملاً التمويل، حسب المقتضيات،

يُكلِّف الأمانة العامة بالتوفيق بين تنفيذ إطار العمل والاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، والبروتوكولات ذات الصلة باتفاقية برشلونة، واستراتيجيات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وخطط العمل،

يُكلِّف الأمانة العامة بتحديد الموارد الخارجية وحشدها لدعم الأطراف المتعاقدة في تعزيز قدراتها ومواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ في البيئة البحرية والساحلية بفعالية.

المُرفق

إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ

للمناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط

جدول المحتويات

قائمة المختصرات 1
مسرد المصطلحات 2
مقدمة 4
الغرض من إطار العمل ونطاقه 4
الخلفية – مناخ البحر الأبيض المتوسط المتغير 5
أطر العمل والمبادرات المؤسسية والسياسات الأخرى ذات الصلة 7
أهداف إطار العمل والتوجيهات الاستراتيجية والأولويات الخاصة بها 9
الهدف الاستراتيجي 1: أطر العمل السياسية والمؤسسية الملائمة، والوعي المتزايد وإشراك أصحاب المصلحة، وبناء القدرات المعززة والتعاون 9
الهدف الاستراتيجي 2: وضع أفضل الممارسات (بما في ذلك التدابير قليلة التكلفة) للتكيف الفعال والمستدام مع آثار تغير المناخ 12
الهدف الاستراتيجي 3: الوصول لآليات التمويل الحالية والناشئة المتصلة بالتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية 12
الهدف الاستراتيجي 4: اتخاذ قرارات مستنيرة أفضل من خلال التعاون البحثي والعلمي وتوفر البيانات والمعلومات، والأدوات الموثوقة واستخدامها 14

قائمة المختصرات

EcAp	نهج النظام الإيكولوجي
EEA	الوكالة الأوروبية للبيئة
GCOS	النظام العالمي لمراقبة المناخ
GEF	مرفق البيئة العالمية
GLOSS	النظام العالمي لمراقبة مستوى سطح البحر
ICZM	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
JRC	مركز البحوث المشترك
LAS	جامعة الدول العربية
MAP	خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
MCSD	لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة
MedGOOS	النظام العالمي لرصد المحيطات المعني بالبحر الأبيض المتوسط
MOON	شبكة الأوقيانوغرافيا التشغيلية للبحر الأبيض المتوسط
MSSD	الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة
PoW	برنامج العمل
RCP	مسارات التركيز التمثيلية
SREX	تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الخاص بإدارة مخاطر الظواهر المتطرفة والكوارث للنهوض بعملية التكيف مع تغير المناخ
UfM	الاتحاد من أجل المتوسط
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

مسرد المصطلحات

التكيف[1]:	عملية التأقلم مع المناخ الفعلي أو المتوقع وآثاره. في الأنظمة البشرية، يكون المأمول من التكيف إحداث ضرر معتدل، أو تجنب الضرر، أو استغلال الفرص المفيدة. وفي بعض الأنظمة الطبيعية، قد يسهل التدخل البشري من عملية التأقلم مع المناخ المتوقع وآثاره.
تغير المناخ:	يشير تغير المناخ إلى تغير في حالة المناخ يمكن تحديده (على سبيل المثال، باستخدام الاختبارات الإحصائية) من خلال التغييرات في الوسيلة و/أو تقلب خصائصه، وهو تغير يستمر لفترة ممتدة، عادةً عقود أو أطول. قد يحدث تغير المناخ بسبب عمليات داخلية طبيعية أو تأثير خارجي مثل تغييرات الدورات الشمسية، والثوران البركاني، والتغيرات المستمرة بشرية المنشأ في تركيب الغلاف الجوي أو في استخدام الأراضي.
تقلب المناخ[1]:	يشير تقلب المناخ إلى التقلبات في الحالة المتوسطة والإحصائيات المناخية الأخرى (مثل الانحرافات المعيارية، وحدوث درجات حرارة قصوى، وما يشبه ذلك) على جميع النطاقات الزمانية والمكانية التي تمتد لأكثر من الظواهر الجوية الفردية. قد يكون التقلب بسبب العمليات الطبيعية الداخلية ضمن نظام المناخ (تقلب داخلي)، أو بسبب تقلبات في التأثير الطبيعي أو الخارجي البشري (تقلب خارجي).
إدارة مخاطر الكوارث[1]:	عمليات لإنشاء الاستراتيجيات، والسياسات، والتدابير، وتنفيذها وتقييمها لتحسين فهم مخاطر الكوارث، وتعزيز التقليل من مخاطر الكوارث وتجاوزها، وتعزيز التحسين المستمر في التأهب للكوارث، والاستجابة لها، وممارسات التعافي، مع غرض واضح يتمثل في زيادة الأمن البشري، والرفاهية، وجودة الحياة، والتنمية المستدامة.
نهج النظام الإيكولوجي:	استراتيجية للإدارة المتكاملة للأراضي، والمياه، والموارد الحية تعزز من الحفظ والاستخدام المستدام بطريقة متكافئة. يستند نهج النظام الإيكولوجي على تطبيق الوسائل العلمية الملائمة التي تركز على مستويات التنظيم الحيوي، الذي يشمل البنية الأساسية، والعمليات، والوظائف، والتفاعلات بين الكائنات الحية وبيئاتها. حيث يقر بأن البشر، مع تنوعهم الثقافي، عبارة عن مكون متكامل من العديد من الأنظمة الإيكولوجية.
التعرض[1]:	وجود أفراد، أو سبل عيش، أو أنواع، أو أنظمة إيكولوجية، أو وظائف بيئية، أو خدمات وموارد، أو بنية تحتية، أو أصول اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية في أماكن ومواقع يمكن أن تتأثر فيها بشكلٍ سلبي.
الخطر[1]:	ظهور محتمل لحدث مادي طبيعي أو بسبب بشري، أو اتجاه أو أثر مادي قد يتسبب في الوفاة، أو الإصابة، أو آثار صحية أخرى، بالإضافة إلى تلف الممتلكات والبنية التحتية، وسبل العيش، وتوفير الخدمات، والأنظمة الإيكولوجية، والموارد البيئية وفقدانها.
الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)[2]:	عملية ديناميكية للإدارة والاستخدام المستدامين للمناطق الساحلية، مع المراعاة في الوقت ذاته لهشاشة النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية الساحلية، وتنوع الأنشطة والاستخدامات، وتفاعلاتها، والتوجه البحري لأنشطة واستخدامات معينة وتأثيرها على الأجزاء البحرية والأرضية.
الآثار[1]:	التأثيرات على الأنظمة الطبيعية والبشرية للظروف الجوية والمناخية القصوى ولتغير المناخ. تشير الآثار بشكلٍ عام إلى التأثيرات على الأرواح، وسبل العيش، والصحة، والأنظمة الإيكولوجية، والأنظمة الاقتصادية، والمجتمعات، والثقافات، والخدمات، والبنية التحتية؛ بسبب تفاعل تغيرات المناخ أو الظواهر المناخية الخطرة التي تحدث ضمن فترة محددة وقابلية تأثر المجتمع أو النظام المتعرض بالأخطار.

[1] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2014: تغير المناخ 2014: الآثار، والتكيف، وقابلية التعرض للأخطار. مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

[2] البروتوكول المتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط.

التدابير قليلة التكلفة:	أنشطة قليلة التكلفة تعود بالفوائد حتى في ظل غياب تغير المناخ. عادةً ما يمثل تنفيذ هذه الإجراءات خطوة أولى فعالة للغاية في استراتيجية التكيف طويلة المدى.
سوء التكيف[1]	إجراءات قد تؤدي إلى مخاطر متزايدة للنتائج الضارة المرتبطة بالمناخ، أو قابلية متزايدة للتعرض للأخطار الناتجة عن تغير المناخ، أو نقص الرفاهية، سواءً الآن أو في المستقبل.
القدرة على التحمل[1]:	قدرة الأنظمة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية على التعامل مع ظاهرة، أو اتجاه، أو اضطراب خطير، فضلاً عن الاستجابة أو إعادة التنظيم بطرق تحافظ على وظيفتها، وهويتها، وبنيتها الأساسية، مع المحافظة في نفس الوقت على القدرة على التكيف، والتعلم، والتحول.
المخاطر[1]:	العواقب المحتملة في حالة وجود شيء ذي قيمة على المحك وحيث تكون النتائج غير مؤكدة، مع الاعتراف بتنوع القيم. وغالبًا ما يتم تقديم المخاطر كاحتمالية لحدوث ظواهر أو اتجاهات خطرة مع مضاعفة ذلك بالآثار في حال حدوث هذه الظواهر أو الاتجاهات. وتنجم المخاطر عن تفاعل القابلية للتعرض للأخطار، والتعرض بالفعل، والأخطار نفسها وفقًا لتقرير IPCC AR5 WGII (2014).
قابلية التعرض للأخطار[1]:	الميل للتضرر بشكلٍ سلبي أو القابلية لذلك. تضم قابلية التعرض للأخطار مجموعة متنوعة من المفاهيم والعناصر، بما في ذلك الحساسية للضرر أو سرعة التأثر به ونقص القدرات اللازمة للتعامل والتكيف.

مقدمة

الغرض من إطار العمل ونطاقه

1- تم الاسترشاد بالرؤية التالية عند وضع إطار العمل:

يُتوقَّع، بحلول عام 2025، زيادة قدرة المناطق البحرية والساحلية ببلدان البحر الأبيض المتوسط ومجتمعاتها على تحمل الآثار الضارة لتقلب المناخ وتغيره في سياق التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأهداف العامة المشتركة، والتعاون، والتضامن، والمساواة والحوكمة التشاركية.

2- تم تحديد البحر الأبيض المتوسط لفترة طويلة كبؤرة ساخنة عالمية لتغير المناخ، باعتباره أحد أكثر منطقتين استجابةً لتغير المناخ عالميًا[3]. في الوقت الراهن، عادةً ما تكون الاستجابات للضغوط والأخطار المرتبطة بالمناخ في المنطقة مقصورة على تدابير الطوارئ المحلية التفاعلية قصيرة المدى. ولكن، بناء القدرة البيئية والاجتماعية الاقتصادية على تحمل تغير المناخ على المستوى الإقليمي يتعلق بالتخطيط الاستباقي المتكامل طويل المدى، الذي يتناول الأسباب الجذرية لقابلية التعرض للأخطار، ويوجه التنمية الاقتصادية بالمنطقة في اتجاه أكثر استدامة. إن بلدان البحر الأبيض المتوسط بحاجة لتحويل التحديات التي تواجهها في ظل تغير المناخ إلى فرص لزيادة قدرتها على التحمل من خلال تناول الأسباب التي أدت حتى الآن إلى وصول العديد من المعايير البيئية إلى حالة حرجة تقريبًا.

3- تمتد مخاطر المناخ بقوة إلى ما بعد الحدود الإقليمية، وكذلك تفعل التدابير اللازمة أيضًا للتعامل معها. حيث يتماشى نهج تعاوني منسق للتكيف عبر الحدود مع عملية الخطط الوطنية للتكيف التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي من بين إجراءات أخرى تحث البلدان على تعزيز "التعاون والتآزر على المستوى الإقليمي ومع الاتفاقات البيئية الأخرى متعددة الأطراف"[4]، وبالإضافة إلى ذلك مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن التكيف مع تغير المناخ، التي تشجع بلدان الاتحاد الأوروبي على "الاتصال مع دول الجوار لإعلامها بعملية التكيف ومجالات الاهتمام فيما يتعلق بالآثار عبر الحدود، وتحديد النهج للتنسيق عبر المواقع السياسية والقانونية، والمؤسسية المختلفة"[5].

4- إن الهدف الرئيسي من إطار العمل هو تحديد نهج استراتيجي إقليمي لزيادة قدرة الأنظمة البحرية والساحلية الطبيعية والاجتماعية الاقتصادية بالبحر الأبيض المتوسط على تحمل آثار تغير المناخ، مما يساعد صناع السياسات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط في وضع السياسات والتدابير المتسقة والفعالة وتنفيذها من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية، والأولويات والتوجيهات الاستراتيجية التي تعمل على ما يلي:
- تعزيز الحق في تمكين البيئة لدمج التكيف في التخطيط الوطني والمحلي،
- تعزيز أفضل الممارسات والتدابير قليلة التكلفة وتبادلها،
- تعزيز تفعيل التمويل اللازم،
- تبادل أفضل المتاح من البيانات، والمعرفة، والتقييمات، والأدوات المتعلقة بالتكيف والوصول إليها.

5- يركز إطار العمل بشكلٍ مترابط مع إطار العمل القانوني الذي وضعته اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها على البيئات البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط. والنطاق الجغرافي لإطار العمل هو اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها التي تتضمن البحر الأبيض المتوسط والمناطق الساحلية للدول الواحدة والعشرين التي تحده. ويعترف إطار العمل بأن تغيرات المناخ سيكون لها آثار لا تحترم حدود المنطقة الساحلية كما يتم تحديدها عادةً، وبأن إجراءات التكيف الساحلية قد تكون مطلوبة بصورة أكبر داخليًا، ولا سيما في المستجمعات الداخلية.
على المستوى الوطني، يجب أن يرتبط تنفيذ إطار العمل الاستراتيجي هذا بالعمل الذي تم تنفيذه بموجب اتفاقية برشلونة، وأن يكون إطار العمل تكميليًا لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، والصكوك الأخرى ذات الصلة.

---

[3] ف. جيورجي. (2006)، البؤر الساخنة لتغير المناخ، الخطابات البحثية الجيوفيزيائية، 33، L08707
[4] الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المبادئ التوجيهية الفنية لعملية الخطط الوطنية للتكيف، كانون الأول/ديسمبر 2012.
[5] المفوضية الأوروبية، مبادئ توجيهية بشأن وضع استراتيجيات للتكيف، نيسان/إبريل 2013.

6- يتماشى المقياس الزمني لإطار العمل مع الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2.0، أي الفترة من 2016 إلى 2025.

7- تم بناء إطار العمل حول أربعة أهداف استراتيجية. يتضمن كل هدف استراتيجي منها توجيهات استراتيجية منفصلة وأولويات مقترحة لتحقيقه.

8- يعتمد إطار العمل ويتم دعمه من خلال تقريرين أعدتهما الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. تقدم "وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ[6]" نظرة عامة على التوقعات والمفاهيم الأساسية فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، وعلى المعرفة الأحدث فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بتغير المناخ التي يواجهها البحر الأبيض المتوسط، وبالقدرات والجهود الوطنية والدولية ذات الصلة، وعلى الاستجابات والنُهُج الموصى بها، وعلى خيارات التمويل المتاحة والناشئة. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد "تحليل للكيفية التي انعكست بها بالفعل مجالات العمل والقضايا المتعلقة بالمناخ ذات الأولوية لإطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ بشكلٍ عام في البروتوكولات والصكوك الاستراتيجية الأخرى لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط"[7] لتوضيح الكيفية التي تمت بها مراعاة اعتبارات التكيف مع تغير المناخ في جميع بروتوكولات اتفاقية برشلونة، واستراتيجياتها وخططها، ولتقديم أساس حول الكيفية التي يمكن لإطار العمل أن يجمع بها هذه العناصر معًا نحو نهج منسق نحو تعزيز قدرة البيئة البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط على تحمل آثار تغير المناخ من خلال ضمان حفظ البيئة البحرية والساحلية وضمان تحقيق وضع بيئي جيد (GES).

الخلفية – مناخ البحر الأبيض المتوسط المتغير

9- يفرض تغير المناخ تحديات كبيرة على بلدان البحر الأبيض المتوسط ومن المتوقع أن يزيد من سوء الحالات الحرجة الموجودة بالفعل في المنطقة. فقد تصبح الموارد الأساسية مثل المياه العذبة، والتربة، والإنتاج الزراعي، والإمدادات من الأسماك مهددة بالانقراض، في نفس الوقت الذي تواجه فيه المجتمعات الساحلية، والأنظمة الإيكولوجية، والبنية التحتية التحديات الخاصة بزيادة المخاطر المادية. والأكثر أهمية من ذلك، هو أن الأرواح البشرية قد تصبح مهددة، وقد تتزايد المخاطر الصحية وحتى الاستقرار يتعرض للخطر في المناخ المتغير. يجب أن تقلل الاستجابة لهذه المخاطر على مستوى البحر الأبيض المتوسط من قابلية تأثر المجتمع، والاقتصاد، والأنظمة الإيكولوجية بالمنطقة بالأخطار وتعرضها للأخطار المرتبطة بالمناخ، وأن تزيد من قدرة المناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط على التحمل بشكلٍ كلي.

<u>إن مناخ المنطقة يتغير بالفعل</u>

10- لقد أصبحت قضايا تقلب المناخ وتغيره شديدة الوضوح في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفقًا للملاحظات والدراسات التي تمت الإشارة إليها في تقرير التقييم الخامس الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (AR5)[8] وفي تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الخاص بإدارة مخاطر الظواهر المتطرفة والكوارث للنهوض بعملية التكيف مع تغير المناخ[9]، تزايدت، في العقود الأخيرة، شدة الموجات الساخنة في الصيف، وعددها، ومدتها، بجانب الهطول الشديد للأمطار وجفاف التربة. وقد تمت ملاحظة زيادات رئيسية في درجات الحرارة الساخنة القصوى. وقد زادت سخونة مياه البحر الأبيض المتوسط الضحلة بالفعل درجة مئوية واحدة منذ ثمانينيات القرن الماضي. وتشير التوجهات لنقص هطول الأمطار وتصريفها إلى اتجاه نحو عجز متزايد بالمياه العذبة. ويشهد البحر الأبيض المتوسط أيضًا تقلبًا فيما يتعلق بالارتفاع الملحوظ في مستوى سطح البحر. فوفقًا لتقييم المؤشرات الأخير للوكالة الأوروبية للبيئة[10]، هناك مناطق في البحر الأبيض المتوسط بمعدل زيادات يتجاوز 6 مم في السنة، وبمعدل انخفاض يتجاوز -4 مم في السنة.

---

[6] UNEP(DEPI)/MED IG 22/Inf.11 - وثيقة معلومات أساسية لإطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ

[7] UNEP(DEPI)/MED IG 22/Inf.12 - تحليل حول الكيفية التي انعكست بها بالفعل مجالات العمل والقضايا المتعلقة بالمناخ ذات الأولوية لإطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ بشكلٍ عام في البروتوكولات والصكوك الاستراتيجية الأخرى لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط

[8] مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2013 - أساس العلوم الفيزيائية، http://www.ipcc.ch/report/ar5/wg1/

[9] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2012: إدارة مخاطر الظواهر المتطرفة والكوارث للنهوض بعملية التكيف مع تغير المناخ. التقرير الخاص للفريق العامل الأول والثاني بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

[10] الوكالة الأوروبية للبيئة، ارتفاع مستوى سطح البحر عالميًا وأوروبيًا (تغير المناخ 012) - التقييم المنشور في أيلول/سبتمبر 2014، http://www.eea.europa.eu/data/sea-and-assessment/2-rise-level-maps/indicators

توقعات للمستقبل

11- يعتبر تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة "شديدة التعرض للتغير المناخي"، كما يوضح أنها "ستعاني من العديد من الضغوط والأعطال النظامية بسبب التغيرات المناخية". وستشهد العديد من المناطق الفرعية بالبحر الأبيض المتوسط تغييرات مختلفة بمناخها. ومع ذلك، في المتوسط للمنطقة بأكملها، جاءت التقديرات الواردة في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لسيناريو الانبعاثات المتوسطة-المنخفضة (مسارات التركيز التمثيلية 4.5) وللفترة من 2081 إلى 2100 مقارنةً بالفترة من 1986 إلى 2005 تتضمن زيادة في متوسط درجة حرارة الهواء عند السطح بقيمة 2 إلى 4درجات مئوية، وانخفاض بنسبة 10 إلى 20٪ في متوسط نسبة هطول الأمطار سنويًا، وزيادة في مخاطر التصحر، وتدهور الأراضي، وزيادة في مدة الجفاف وكثافته، وموجات ساخنة في الصيف وظواهر هطول أمطار شديدة، وتغيرات في تكوين الفصائل، وزيادة بالأنواع الدخيلة، وخسائر بالموائل وخسائر بالإنتاج الزراعي وإنتاج الغابات.

12- يتطلب ارتفاع مستوى سطح البحر في البحر الأبيض المتوسط المساهمات المحلية بالإضافة إلى المساهمات العالمية. لذا تنطوي التوقعات الإقليمية متعددة العقود على شكوك أكبر من التي انطوت عليها المحيطات العالمية. ومن المتوقع زيادة تتراوح بين 0.4 و0.5 م في أغلب مناطق البحر الأبيض المتوسط في ظل مسارات التركيز التمثيلية لسيناريو الانبعاثات المتوسطة-المنخفضة 4.5 التابع لتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ويكون تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب الاحترار العالمي أمرًا أكثر أهمية في معظم مناطق البحر الأبيض المتوسط التي تقع أقرب لمتوسط مستوى سطح البحر بسبب المدى الصغير للمد والجزر، والبنية التحتية الساحلية، والمجتمعات الساحلية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل التحركات الأرضية الرأسية الناتجة عن أسباب تكتونية وأسباب أخرى على تعريض هذه المناطق لمخاطر إضافية.

نظرة عامة على تغير المناخ المتوقع-المخاطر المتعلقة

13- من المتوقع أن يفرض تغير المناخ ضغوطًا إضافية على الأنظمة الإيكولوجية والقطاعات والأنظمة الاقتصادية الاجتماعية من خلال تعديل معدلات تدهور الأراضي وتكرار الجفاف، والفيضانات، والظواهر المناخية القصوى الأخرى، بالإضافة إلى التغييرات في درجات الحرارة، وفي نظام هطول الأمطار، وفي مستوى سطح البحر وحموضته.

14- الموارد والأنظمة الطبيعية والمدارة: تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من المناطق الأغنى في التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية. إلا أنه قد تم بالفعل إضعاف العديد من الأنظمة الإيكولوجية بها بسبب تلوث الموائل، واستنزافها، وتقسيمها، فضلاً عن عمليات الغزو البيولوجي. ومن المتوقع أن تتضخم هذه الضغوط في ظل تغير المناخ. ومن المُرجَّح أن يتغير تكوين أغلب الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية الحالية، وأن تكون هناك مخاطر أكبر لانقراض الأنواع، خاصةً تلك الأنواع ذات التوزيع المناخي المقيد، التي تحتاج إلى موائل مميزة للغاية و/أو تلك ذات الأعداد الصغيرة التي تكون أكثر تأثرًا بشكلٍ طبيعي بالتعديلات في موائلها. كما من المتوقع أيضًا أن يساهم تغير المناخ في تضخم عمليات الغزو البيولوجي وانتشار مولدات الأمراض والأمراض نفسها، معززًا بارتفاع درجة حرارة المياه البحرية[11]. وفي نفس الوقت، يحدث حاليًا تحمض للبحر بمعدل غير مسبوق، مما يعرض بعض الكائنات البحرية لإجهاد بيئي إضافي متفاقم[12]. وتتعرض بالفعل الموارد المائية بالمنطقة لضغوط تفاعلية متعددة، مثل النمو السريع في عدد السكان، والتمدن، والسياحة، إلى جانب التدهور البيئي. وقد تتضاعف هذه الضغوط في ظل تغير المناخ؛ بسبب الانخفاضات المتوقعة في معدل هطول الأمطار وجريان المياه، واستنزاف موارد المياه الجوفية. وستتضرر الزراعة في المناطق الساحلية جرَّاء درجات الحرارة المتزايدة وتدهور التربة، وقلة توفر المياه، مع معدلات النقص الكبيرة في بعض غلال المحاصيل التي قد تصل لمستويات منذرة بالخطر في ظل سيناريوهات الانبعاثات العالية، مما يهدد الأمن الغذائي، ولا سيما في المجتمعات الفقيرة. يمكن أن تؤدي التغييرات في التوزيع الجغرافي لمخزون الأسماك البرية إلى احتمالية صيد منخفضة لبعض الأنواع. كما قد يؤثر تغير المناخ على الأماكن التي يمكن فيها تربية الأحياء المائية، وعلى الأنواع التي يتم تربيتها، وعلى كفاءة الإنتاج. تستضيف المناطق الساحلية، التي تواجه مخاطر عالية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، النسبة الأكبر من ثلث السياحة العالمية التي تزور بلدان البحر الأبيض المتوسط. وستكون الأنظمة الساحلية والمناطق المنخفضة بالمنطقة معرضة للغرق والتآكل بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وفيضانات البحر المندفعة. وستكون المياه الجوفية الساحلية، التي تم استنزافها بالفعل، مهددة بشكلٍ متزايد من تسرب المياه المالحة الناتج عن مستويات سطح البحر المرتفعة و/أو الاستخراج المفرط. ومن المتوقع أن يؤدي الاحترار

[11] برنامج الأمم المتحدة للبيئة- خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- مركز الأنشطة الإقليمية/المناطق المتمتعة بحماية خاصة، 2010. أثر تغير المناخ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي في البحر الأبيض المتوسط: الوضع الحالي للمعرفة.

[12] مشروع تحمض البحر الأبيض المتوسط في المناخ المتغير (MedSea).

وانخفاض سقوط الأمطار إلى النقص في نمو النباتات والأشجار، بينما يتوقع أن تزيد المناطق التي تحدث بها حرائق بسبب حرائق الأراضي البرية والغابات بشكلٍ كبير في العديد من المناطق التي تحد البحر الأبيض المتوسط.

15- المستوطنات البشرية، والصناعة، والبنية التحتية: في ظل استمرار نمو السكان والأصول الساحلية في المناطق الساحلية، يتزايد أيضًا التعرض للأخطار المرتبطة بتغير المناخ - خاصةً تلك المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر. وتشمل الآثار الرئيسية المتوقعة لتغير المناخ في المناطق الحضرية الساحلية الفيضان الداخلي، والفيضان الساحلي، وعرام العواصف في المناطق الساحلية المنخفضة وغير المحمية، والموجات الساخنة المتفاقمة بسبب تأثير جزر الاحترار الحضرية، والعواصف، ونقص المياه والجفاف، وتلوث الهواء الزائد، والأخطار الهيدرولوجية الجغرافية الأخرى، مثل تسرب المياه المالحة والانهيارات الأرضية. يمكن أن تواجه صناعة السياحة الحيوية عواقب سلبية ناتجة عن الفقدان المحتمل للشواطئ، وأماكن الجذب الطبيعية، والبنية التحتية السياحية، ولا سيما خلال شهور الصيف؛ بسبب الموجات الساخنة، والجفاف، والمخاطر المرتبطة بالحرائق. إلا أن الآثار على القطاع لن تكون واحدة عبر المنطقة وقد تزيد معدلات الإشغال خلال فصليّ الربيع والخريف. ويتوقع أن تكون البنية التحتية للموانئ، والطرق الساحلية، والسكك الحديدية، والمطارات أيضًا معرضة للخطر، وذلك بشكل رئيسي؛ بسبب الفيضان المؤقت والدائم الناتج عن ارتفاع مستوى سطح البحر، والرياح الشديدة، وعرام العواصف. وقد تكون البنية التحتية لتوزيع الطاقة معرضة للخطر؛ حيث تؤثر التغييرات في توفر المياه على توليد الطاقة المائية، وقد تؤدي إلى الانتشار المتزايد لخيارات التحلية كثيفة الاستهلاك للطاقة. وستزيد درجات الحرارة المرتفعة من الطلب الإجمالي والذروي على التبريد في أشهر الصيف، لكنها تقلل في نفس الوقت من طلب التدفئة خلال الشتاء.

16- صحة الإنسان، ورفاهيته، وأمنه: من المرجح أن تكون الآثار الصحية عمومًا للمناخ المتغير في البحر الأبيض المتوسط آثارًا سلبية. حيث تساهم درجات حرارة الهواء المرتفعة القصوى بشكلٍ مباشر (عبر الإجهاد الحراري) وبشكلٍ غير مباشر (عبر المستويات المرتفعة من الأوزون والملوثات الثانوية الأخرى) في زيادة عدد الأمراض المرتبطة بالحرارة وحالات الوفاة؛ بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية والتنفس، خاصةً بين كبار السن، وأيضًا الأطفال، والأشخاص الذين يعانون من حالات مرضية، والفقراء. تعمل الحرارة القصوى أيضًا على رفع مستويات حبوب اللقاح والمستأرجات الهوائية الأخرى التي تتسبب في الإصابة بالربو. وقد تدمر مستويات البحر المرتفعة والظواهر الجوية المتطرفة المتزايدة المنازل، والمرافق الطبية، والخدمات الأساسية الأخرى، ومن ثم تزيد من المخاطر على الصحة العامة. كما أن نقص المياه الآمنة قد يعرض الصحة للخطر ويزيد من مخاطر أمراض الإسهال، بينما يمكن أن تلوث الفيضانات إمدادات المياه العذبة، وتزيد من خطورة الأمراض التي تنقلها المياه، وتخلق أراضٍ خصبة للحشرات الناقلة للأمراض، مما يهدد على وجه الخصوص الأشخاص الذين يكافحون بالفعل للوصول إلى المياه والصرف الصحي. وسيعمل النقص في إنتاج الأغذية الأساسية على زيادة انتشار سوء التغذية، ونقص التغذية، وانعدام الأمن الغذائي بشكلٍ عام، خاصةً بين منخفضي الدخل. وأخيرًا، من المرجح أن تمد التغيرات في المناخ مواسم نقل الأمراض الخطيرة المنقولة وأن تغير من نطاقها الجغرافي، بينما قد توسع بعض الأنواع البحرية السامة من نطاق توزيعها.

17- عامل مضاعف للخطر: في النهاية، قد يعمل تغير المناخ كعامل مضاعف للخطر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، عادةً في البلدان الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي، من خلال إضافة المزيد من الضغط على الموارد الشحيحة بالفعل (خاصةً المياه والتربة)، مما يعزز من التهديدات الموجودة مسبقًا مثل عدم الاستقرار السياسي، والفقر، والبطالة، وقدرات المجتمعات واسعة الانتشار على التكيف.

أطر العمل والمبادرات المؤسسية والسياسات الأخرى ذات الصلة

18- إلى جانب الأنشطة الجارية في ظل رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- اتفاقية برشلونة فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، هناك مبادرات إقليمية عديدة أخرى، سيكون من الضروري التعاون معها. ولغرض هذه الوثيقة، نذكر منها المبادرات التالية.

19- اللجنة الأوروبية التي تبنت في نيسان/إبريل 2013 استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن التكيف مع تغير المناخ التي تحدد ثلاثة مجالات ذات أولوية: 1. تعزيز العمل من جانب الدول الأعضاء، من خلال تشجيع اعتماد استراتيجيات شاملة للتكيف وتوفير التمويل لمساعدتها على بناء قدرات التكيف لديها. 2. إجراء "الوقاية من المناخ" من خلال تعزيز التكيف بشكلٍ إضافي في القطاعات الرئيسية المعرضة للخطر وضمان أن البنية التحتية في أوروبا قادرة على التحمل بشكلٍ أكبر، و3. اتخاذ قرارات مستنيرة أفضل من خلال التعامل مع الفجوات الموجودة في المعرفة المتعلقة بالتكيف. ذكرت اللجنة أنه سيتم إعطاء الأولوية لمشروعات التكيف الرئيسية التي تتناول القضايا الرئيسية على مستوى القطاعات، و/أو القضايا عبر الإقليمية، و/أو القضايا عبر

الحدود. وقد تم إطلاق منصة التكيف مع تغير المناخ في أوروبا -التكيف مع المناخ[13] لدعم وضع استراتيجيات وإجراءات للتكيف مع تغير المناخ في أوروبا وتنفيذها منذ عام 2013.

20- الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، هو شراكة متعددة الأطراف تم إنشاؤه في تموز/يوليو 2008، يتألف من 28 دولة من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، و15 دولة أخرى شريكة بالبحر الأبيض المتوسط. يعمل إطار عمل السياسة المرتبطة بالمناخ فيه على تنمية السياسة الإقليمية وإطارات العمل والمشروعات للاستجابة لتحديات تغير المناخ. وتهدف قرارات المؤتمر الوزاري بشأن التغير البيئي والمناخي التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط (13 أيار/مايو 2014، أثينا، اليونان) إلى تعزيز اتساق العمل المشترك وتشجيعه ضمن جدول أعمال تغير المناخ بالبحر الأبيض المتوسط. وفي هذا السياق، تم تكوين فريق الخبراء المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط والفريق العامل المعني بالتغير البيئي والمناخي التابع للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط.

21- تهدف خطة العمل الإطارية العربية بشأن تغير المناخ، 2010 إلى 2020 التي تم وضعها في إطار عمل جامعة الدول العربية (LAS)، إلى تعزيز قدرة الدول العربية على اتخاذ التدابير الملائمة لتناول قضايا تغير المناخ مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. وتركز عملية التكيف بها على ما يلي:

- تقييمات قابلية التعرض لأخطار آثار تغير المناخ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- استراتيجيات التكيف في مجموعة من القطاعات،
- إعداد استراتيجيات للتقليل من مخاطر الكوارث وتنفيذها.

تم تأمين الروابط مع استراتيجيات جامعة الدول العربية الأخرى ذات الصلة، مثل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020، واستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية 2010 إلى 2030.

[13] http://climate-adapt.eea.europa.eu

أهداف إطار العمل والتوجيهات الاستراتيجية والأولويات الخاصة بها

22- تمت صياغة إطار العمل حول أربعة أهداف استراتيجية، يحدد كل منها العديد من التوجيهات الاستراتيجية مع أولويات ليتم أخذها في الاعتبار. ويوضح القسم التالي الأهداف الاستراتيجية والتوجيهات الاستراتيجية ويفصلها:

1- أطر العمل السياسية والمؤسسية الملائمة، والوعي المتزايد وإشراك أصحاب المصلحة، وبناء القدرات المعززة والتعاون:
1-1 تحسين وعي أصحاب المصلحة الرئيسيين ومشاركتهم فيما يتعلق بالتكيف مع المناخ
2-1 تعزيز أطر العمل المؤسسية والسياسية الملائمة
3-1 تعزيز نهج إقليمي بشأن إدارة مخاطر الكوارث
4-1 تحسين تنفيذ سياسات التكيف وفعاليتها عبر مراقبة التقدم واستعراضه
5-1 دمج التكيف مع المناخ في الخطط المحلية لحماية المناطق ذات الاهتمام الخاص وإدارتها

2- وضع أفضل الممارسات (بما في ذلك التدابير قليلة التكلفة) للتكيف الفعال والمستدام مع آثار تغير المناخ:
1-2 تحديد احتياجات التكيف وأفضل الممارسات لذلك
2-2 تعميم أفضل الممارسات وتبادلها واعتمادها

3- الوصول لآليات التمويل الحالية والناشئة المتصلة بالتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية:
1-3 تحديد أولوية الإنفاق العام المتصل بالتكيف مع المناخ وتعبئة مصادر التمويل الوطنية للمناخ
2-3 الوصول للتمويل الدولي
3-3 إنشاء تحالفات مع القطاعات المصرفية وقطاعات التأمين

4- اتخاذ قرارات مستنيرة أفضل من خلال التعاون البحثي والعلمي وتوفر البيانات والمعلومات، والأدوات الموثوقة واستخدامها:
1-4 فهم قابلية تعرض الأنظمة والقطاعات الطبيعية والاجتماعية الاقتصادية للأخطار والآثار المحتملة
2-4 بناء القدرات لاستخدام تقييم المخاطر وقابلية التعرض للأخطار وتعزيزه على المستويات الإقليمية والمحلية
3-4 تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسة والوصول للمعرفة ذات الصلة
4-4 وضع معلومات إقليمية للمناخ في قرار مناسب للتخطيط للتكيف

الهدف الاستراتيجي 1: أطر العمل السياسية والمؤسسية الملائمة، والوعي المتزايد وإشراك أصحاب المصلحة، وبناء القدرات المعززة والتعاون

23- إن تغير المناخ وآثاره يضع أصحاب المصلحة بالبحر الأبيض المتوسط في موضع يتطلب أقصى حد من التعاون، والتنسيق، والتكامل بين السياسات القطاعية المختلفة. فحتى يتم الوصول إلى نتائج، يجب أن تتم تقوية القدرات المؤسسية، والعلاقات، والسياسات، والممارسات لتقييم مخاطر تغير المناخ وفرصه وأهداف التنمية المستدامة وإدارتها. يشكّل التنسيق داخل المؤسسات الوطنية وبينها فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ في المناطق الساحلية والبحرية شرطًا ضروريًا لإنشاء بيئة مواتية لصياغة الحلول الفعالة لهذه المشكلة المعقدة متعددة الجوانب وتنفيذها.

التوجيه الاستراتيجي 1-1: تحسين وعي أصحاب المصلحة الرئيسيين ومشاركتهم فيما يتعلق بالتكيف مع المناخ

24- يعد الدعم والمشاركة العامة أمرًا أساسيًا لقبول أنشطة التكيف وتنفيذها. وسيتطلب ذلك تقديرًا لأهمية المشكلات المرتبطة والتكاليف المحتملة للتراخي. وتحسين الوعي فيما يتعلق بتغير المناخ، وآثاره، وخيارات التكيف معه هو أمر يجب أن يتغلغل في التعليم، وقطاع الأعمال، والسلطات المحلية. فبناء الوعي فيما يتعلق باحتياجات التكيف عملية بطيئة ومعقدة تتطلب إجراءً فوريًا ومستمرًا بموارد جيدة. وتعد الجهات الفاعلة المختصة في المجتمع المدني شركاء ذوي قيمة في هذا الشأن.

25- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. الاهتمام السياسي عبر الأحزاب، والدعم، والالتزام.
ii. حملات وعي متكاملة موجهة لعموم الناس، والهيئات العامة، والقطاع الخاص، تعمل على توصيل رسالة متسقة وفعالة حول مخاطر تغير المناخ وخيارات التكيف معه.
iii. حملات وعي مستهدفة لجمهور، أو قطاعات، أو ظروف محددة تهدف إلى دمج تدابير التكيف بطريقة أكثر فعالية.
iv. برامج للتعليم الإلكتروني ودورات إلكترونية مفتوحة حاشدة (MOOC) فيما يتعلق بآثار تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط.
v. إشراك شبكات أصحاب المصلحة ومنظماتهم (يشمل ذلك السلطات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمزارعين، وصيادي الأسماك، ومديري السياحة، ومديري مناطق المحميات الساحلية والبحرية) لتعزيز رفع الوعي، وتوفير المعلومات البارزة، وتحسين قدرتهم على الاستجابة للأخطار.
vi. إشراك الصحفيين، بما في ذلك عبر إنشاء مكتب إلكتروني مركزي للمعلومات لتوفير المعلومات ذات الصلة وتوصيلها.

التوجيه الاستراتيجي 1-2: تعزيز أطر العمل المؤسسية والسياسية الملائمة

26- يجب ألا يتم اعتبار التخطيط للتكيف مع تغير المناخ وزيادة القدرة على تحمل آثاره كمجال سياسة منفصل لا يرتبط بجوانب التنمية المستدامة الأخرى، لكن يجب بالأحرى أن يكون مجالاً متكاملاً عبر الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية والتنموية. فالدعم مطلوب لتنمية قدرات الدول لاستخدام قاعدة المعرفة المتاحة في عمليات اتخاذ القرار وفي الوصول للأدوات المناسبة.

27- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. صكوك السياسة الإقليمية لتعزيز التكيف مع آثار تغير المناخ. تقييم يتناول الكيفية التي يمكن أن تمثل بها اتفاقية برشلونة أداة لمساعدة الدول في بناء قدرة ساحلية على التحمل، وفي التنفيذ المستقبلي لبروتوكولاتها وخطط عملها في ضوء تغير المناخ.
ii. تحديد الحواجز المؤسسية، والقانونية، والثقافية ذات الصلة أمام سياسات التكيف ومعالجتها، بدايةً من إبدال مفاهيم "التكيف"، و"القدرة على التحمل"، و"التعرض للأخطار"، و"المخاطر"، وحتى الإجراءات التشريعية.
iii. دعم الدول لوضع استراتيجيات وطنية شاملة للتكيف ومشاركتها مع دول الجوار واعتماد ذلك.
iv. الدعم والتوجيه فيما يتعلق بأفضل الممارسات والنهج المتكاملة لدمج اعتبارات تغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات التنموية والبيئية. التنسيق بين خطط القطاعات لاستنباط أوجه التآزر والمزايا المشتركة وتجنب سوء التكيف.
v. نهج متكامل لتقليل التهديدات المتعلقة بغير المناخ التي تؤثر بقوة على المخاطر وتقوض قدرات المجتمعات والأنظمة الإيكولوجية على التكيف مع تغير المناخ (تلوث المياه، والصيد المفرط، واستخراج الرمال، وإنشاء السدود).
vi. تقييم بيئي استراتيجي، يشمل تقييم العوامل المناخية ونتائج التكيف، لجميع الخطط والاستراتيجيات الرئيسية.
vii. تقييم المخاطر والآثار المتعلقة بتغير المناخ قبل الاستثمارات الرئيسية في البنية التحتية في المناطق البحرية والساحلية.
viii. عملية تخطيط بحري تراعي التفاعلات البرية- البحرية، بما في ذلك آثار تغير المناخ.

التوجيه الاستراتيجي 1-3: تعزيز نهج إقليمي بشأن إدارة مخاطر الكوارث

28- على الرغم من العديد من التداخلات، إلا أن إدارة مخاطر الكوارث (DRM) والتكيف قد تطورا على نحو تقليدي بشكلٍ منفصل، ولكن مؤخرًا يرتبط النهْجان معًا بشكلٍ متزايد. وحيث يزيد تغير المناخ والاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية من عدد الأشخاص المعرضين لأخطار مثل الفيضانات والموجات الساخنة، فستكون هناك حاجة لأنظمة الإنذار المبكر ولتنسيق أكبر لأنشطة إدارة الكوارث لإدارة المخاطر وحماية الأرواح والممتلكات.

29- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. دمج البيانات المرتبطة بالمناخ الإقليمي في إدارة مخاطر الكوارث.
ii. التعاون والمساعدة الإقليمية والعابرة للحدود للتعامل مع حالات الطوارئ والظواهر المتطرفة المرتبطة بالمناخ.
iii. تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة كوارث المخاطر في المنطقة.
iv. خدمات المناخ المبتكرة ومنتجاته لإعلام إدارة المخاطر، المصممة خصيصًا لاحتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاعين العام والخاص.
v. خطط وطنية وإقليمية للطوارئ للتعامل مع حالات الأزمات، شاملةً الجوانب البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية.

التوجيه الاستراتيجي 1-4: تحسين تنفيذ سياسات التكيف وفعاليتها عبر مراقبة التقدم واستعراضه

30- يعد اتخاذ التدابير الملائمة والإبلاغ بالتقدم نحو إحراز أهداف سياسات التكيف وخططه، على المستوى الوطني والإقليمي، أمرًا أساسيًا للوصول إلى الفعالية، والشفافية، والمساءلة. لذلك، من الضروري تصميم سياسات التكيف كعملية مستمرة ومرنة تشمل الملاحظات من خلال المراقبة والتقييم، فيما يتعلق بصحة الافتراضات العلمية الأساسية، فضلاً عن مدى ملاءمة المشروعات والسياسات وفعاليتها.

31- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. إعداد التقارير فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ المرتبطة بالبيئة البحرية والساحلية بموجب بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أو عملية الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.
ii. تحديد المؤسسات المسؤولة عن مراقبة التقدم ووجود آليات ملائمة للمراقبة والاستعراض على المستويين القطاعي والمحلي. توفر بيانات متصلة بجودة جيدة.
iii. وضع إطار عمل للمراقبة والتقييم يشمل الأهداف، والمعايير، والمؤشرات، والجداول الزمنية لحدوث عمليات الاستعراض.
iv. التحديث الديناميكي وتنقيح خطط التكيف مع زيادة الخبرة، ومع توفر المزيد من البيانات المتعلقة بالآثار.

التوجيه الاستراتيجي 1-5: دمج التكيف مع المناخ في الخطط المحلية لحماية المناطق ذات الاهتمام الخاص وإدارتها

32- لا تواجه جميع المناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط نفس المخاطر المرتبطة بالمناخ. فقد تعرض بعض المناطق سمات خاصة تجعلها عرضة بوجهٍ خاص لأخطار المناخ، وقد تستضيف مناطق أخرى أصولاً اجتماعية واقتصادية بارزة للغاية تكون عرضة لآثار تغير المناخ، بينما تتمتع مناطق أخرى بحالات رمزية أو تحظى باهتمام خاص. ويكون التخطيط والتنفيذ المبكر لتدابير التكيف في هذه المناطق ذا أولوية إقليمية.

33- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. تحديد المناطق ذات الاهتمام الخاص (مثل مواقع التراث، والمحميات الطبيعية، ومناطق التنوع البيولوجي، والأنواع الأخرى من البؤر الساخنة، والمدن الساحلية الكبرى، ومناطق دلتا النهر، وما شابه ذلك) وإجراء تقييم للمخاطر لسيناريوهات تغير المناخ المتعددة.
ii. وضع نُهُج ومبادئ توجيهية على المستوى الإقليمي لدمج أبعاد التكيف مع تغير المناخ في خطط التنمية والإدارة بها، باستخدام التكيف المستند إلى الأنظمة الإيكولوجية وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كأدوات ذات أولوية.

الهدف الاستراتيجي 2: وضع أفضل الممارسات (بما في ذلك التدابير قليلة التكلفة) للتكيف الفعال والمستدام مع آثار تغير المناخ

34- إن المعرفة والفهم المحسن أمرٌ أساسي لتنبؤات موثوق فيها بشكلٍ أكبر بالأوضاع المستقبلية التي قد توجه صناع السياسات. إلا أن عدم التيقن سيظل متأصلاً في عملية اتخاذ القرار المتعلق بالتكيف. لكن هناك تدابير قليلة التكلفة بفعالية مثبتة ودون آثار جانبية عمليًا، تلك التدابير التي لا يجب تأخير تنفيذها أثناء انتظار توفر المزيد من المعلومات والمعرفة المؤكدة. تنتج العديد من هذه التدابير قليلة التكلفة مزايا مشتركة، وتساعد في تناول أهداف التنمية، وتساعد في تقليل نطاق سوء التكيف.

التوجيه الاستراتيجي 2-1: تحديد احتياجات التكيف وأفضل الممارسات لذلك

35- يحتاج صناع القرار، في مواجهة المخاطر (والفرص) الرئيسية المحددة للمناخ بالنسبة لأية دولة أو منطقةٍ، إلى التركيز على الاحتياجات الأكثر إلحاحًا والخيارات الأفضل توفرًا والأكثر فعالية لإدارة هذه المخاطر.

36- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. التحديد حسب الدول لاحتياجات التكيف للبيئة الساحلية والبحرية وللاحتياجات التكنولوجية ذات الصلة وتضمينها في خطط التكيف الوطنية بها.
ii. المعايير لتحديد أفضل الممارسات الأكثر فعالية وخيارات التكيف واختيارها، وتحديد أولويتها في البيئة الساحلية والبحرية.
iii. تحديد التحديات والقيود وتناولها لنقل أفضل الممارسات (بما في ذلك التدابير قليلة التكلفة) والتقنيات واعتمادها عبر حوض البحر الأبيض المتوسط.

التوجيه الاستراتيجي 2-2: تعميم أفضل الممارسات وتبادلها واعتمادها

37- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. تعميم أفضل الممارسات في عمليات التخطيط الوطني للتكيف وتنفيذها.
ii. تعظيم أوجه التآزر مع جهود التخفيف ذات الصلة (مثل الزراعة والحراجة الذكية مناخيًا، والكفاءة في استخدام الطاقة في المباني، وسياسات "الكربون الأزرق"، وما شابه ذلك) وتقليل أوجه التعارض المحتملة.
iii. تنفيذ السلطات والمجتمعات المحلية لإجراءات التكيف المصممة خصيصًا بفعالية لتلائم الآثار الموضعية لتغير المناخ، بما في ذلك الاستجابات المبتكرة على المستوى الشعبي، وتطبيق العلوم القائمة على المشاركة لمراقبة التقدم.
iv. نُهُج التكيف المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وبرنامج العمل الاستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي كأدوات سياسات ذات أولوية لتشجيع جهود التكيف.
v. أدوات مبتكرة لمشاركة المعلومات لتبادل أفضل الممارسات ولإشراك أصحاب المصلحة.

الهدف الاستراتيجي 3: الوصول لآليات التمويل الحالية والناشئة المتصلة بالتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية

38- قد تكون تكلفة التراخي في مواجهة المناخ المتغير والمخاطر ذات الصلة تكلفة ضخمة. لذا، يجب ألا يتم النظر إلى التدابير الخاصة بزيادة قدرة الأنظمة الطبيعية والاجتماعية الاقتصادية لدينا على التحمل باعتبارها تكاليف اقتصادية، لكنها بالأحرى استثمارات قد تكون مربحة اقتصاديًا حيث تقلل من المخاطر والأضرار والخسائر المتوقعة، بينما تعمل في نفس الوقت على استغلال الفرص نحو التنمية المستدامة. حتى إذا تم خفض الانبعاثات العالمية للوصول إلى المستوى المطلوب للاحتفاظ بالاحترار العالمي عند أقل من 2 درجة مئوية ومن ثم تجنب عواقب تغير المناخ الأكثر كارثية، فيمكن أن يتجاوز إجمالي تكاليف التكيف 250 مليار دولار أمريكي في السنة الواحدة بحلول عام 2050، وفقًا لتقرير فجوات التكيف التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجب ألا نتوقع أن تأتي مثل هذه الموارد المالية من مصدر واحد أو من عدد قليل من المصادر. بالنسبة للبلدان النامية، قد تكون المساعدة الدولية هي المصدر الرئيسي، إلا أن تعبئة الأموال العامة والخاصة محليًا أمرٌ أساسي.

التوجيه الاستراتيجي 3-1: تحديد أولوية الإنفاق العام المتصل بالتكيف مع المناخ وتعبئة مصادر التمويل الوطنية للمناخ

39- تعد النُهُج القطرية أساسية للتخصيص الاستراتيجي للأموال للمناطق الرئيسية، على أن يؤخذ في الاعتبار بوجهٍ خاص أن المصادر الوطنية من المتوقع أن تغطي أغلب تكاليف تدابير التكيف. وبخلاف الموارد العامة، فإن إشراك القطاع الخاص الذي قد يكون أساسيًا لمشاركة تكاليف الاستثمارات، ومخاطرها، ومكافآتها، ومسؤولياتها بحاجة لأن تتم مراقبته بالكامل. يمكن للصكوك الاقتصادية الحالية والناشئة تعزيز التكيف من خلال توفير الأموال، بالإضافة إلى الحوافز لتوقع الآثار والحد منها. وتجب ملاحظة أن دمج الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في السياسات القطاعية قد يسمح أيضًا بمتابعة أهداف التكيف التي تعتمد جزئيًا على الموارد المالية المتاحة بالفعل.

40- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. استعراض حافظة المشاريع الوطنية لخيارات الاستجابة حتى يتم تخصيص الأموال بكفاءة وفعالية، على سبيل المثال من خلال النفقات العامة للمناخ والاستعراض المؤسسي له.
ii. التقييمات الاقتصادية لتكاليف تغير المناخ كأساس للحكومات لتخصيص التمويل الوطني فيما يتعلق بالتكيف.
iii. تجنب إجراءات سوء التكيف والبنى التحتية "الصعبة" غير الفعالة للتدابير قليلة التكلفة التي تُحسّن من القدرة على تحمل المناخ.
iv. المشاركة الملائمة للإنفاق العام لتدابير التكيف مع المناخ كجزء من جدول الأعمال المتكامل للتنمية المستدامة.
v. الشراكات بين القطاعين العام والخاص الشفافة والحساسة اجتماعيًا لإجراء التكيف الذي يشجع على إشراك القطاع الخاص في المخططات ذات الصلة.

التوجيه الاستراتيجي 3-2: الوصول للتمويل الدولي

41- وضعت الأطراف المتعاقدة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عددًا من آليات التمويل لتوزيع المساعدة الدولية المتوخاة في الاتفاقية، مثل صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ. كما تم وضع العديد من صناديق التمويل من خلال الوكالات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي. في تموز/يوليو 2015، تم اعتماد برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمؤسسة شريكة في الصندوق الأخضر للمناخ، مما يتيح بذلك فرصًا جديدة، ويعزز القدرات للأنشطة المرتبطة بالتكيف.

42- بشكلٍ أكثر تحديدًا في سياق البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن تتوفر تدابير التمويل الدولي للتكيف عبر مؤسسات مصرفية دولية، مثل المصرف الأوروبي للاستثمار / التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة، والبنك الأوروبي للتنمية الإقليمية، ومرفق البيئة العالمية، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية. إلا أن العديد من الدول في المنطقة غير مستعدة بالكامل بعد للاستفادة من الفرص التي تقدمها صكوك التمويل الحالية والناشئة المرتبطة بالتكيف.

43- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. قدرات الدول الداعمة لإعداد مخططات ومقترحات للوصول للتمويل الدولي والإقليمي وإدارته بفعالية للتكيف مع تغير المناخ.
ii. زيادة التمويل متعدد الأطراف للمجالات ذات الاهتمام والمصلحة المشتركة.
iii. آليات التنسيق بين الجهات المانحة والجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة وخارجها حتى يتم الاتفاق على استراتيجية للتمويل المتكامل وأولوياته؛ لتجنب تداخل الجهود والأنشطة أو تكرارها.
iv. إمكانية تنفيذ نهج إقليمي واحتماليته لآليات تحويل المخاطر.
v. آليات مبتكرة للتمويل، مثل إصدار السندات الخضراء، وأسواق الكربون، وتعويض التنوع البيولوجي، وما يشبه ذلك.

التوجيه الاستراتيجي 3-3: إنشاء تحالفات مع القطاعات المصرفية وقطاعات التأمين

44- يمكن تحقيق دمج إدارة المخاطر في ممارسات الأعمال على النحو الأمثل من خلال تقييمها. فقد يؤثر توصيل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ من خلال تقييمها على الوعي بشكلٍ أفضل من أي أداة أخرى للتواصل. لذا، فإن التحالفات بين الحكومة، والمصارف، وقطاع التأمين قد تؤدي إلى إدارة أذكى للمخاطر وإلى تقليل التكاليف المستقبلية المرتبطة بالمناخ بالنسبة للمجتمع.

45- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. دمج إدارة مخاطر المناخ في ممارسات الأعمال والإدارة.
ii. التعاون مع قطاعات التأمين (بما في ذلك إعادة التأمين) والقطاعات المصرفية في بلدان البحر الأبيض المتوسط.
iii. مقاييس دولية موحدة مرتبطة بمخاطر المناخ والتعرض لها.
iv. تقييم ممارسات إعادة التأمين، والتأمين في بلدان البحر الأبيض المتوسط، وتبادل أفضل الممارسات، وتقديم المعلومات المستهدفة لأصحاب المصلحة الساحليين المختلفين.

الهدف الاستراتيجي 4: اتخاذ قرارات مستنيرة أفضل من خلال التعاون البحثي والعلمي وتوفر البيانات والمعلومات، والأدوات الموثوقة واستخدامها

46- يجب أن تكون القرارات المتعلقة بسياسات التكيف مستنيرة، من خلال البحث العلمي الذي يتناول التغيرات في نظام المناخ، وآثار تغير المناخ، وقابلية تعرض الأنظمة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الآثار وفعالية خيارات التكيف.

التوجيه الاستراتيجي 4-1: فهم قابلية تعرض الأنظمة والقطاعات الطبيعية والاجتماعية الاقتصادية للأخطار والآثار المحتملة

47- حتى تتم صياغة استراتيجيات وخطط مستنيرة فعالة، ومستدامة للتكيف، من الضروري تطوير المعرفة وتقليل الشكوك، خاصةً فيما يتعلق بفهم التفاعلات على نطاق الأنظمة الإيكولوجية والعواقب الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل ذلك الخصوصيات الاجتماعية الثقافية لمجتمعات البحر الأبيض المتوسط. وقد تم إجراء التقييمات المواضيعية والقطاعية على مدار السنوات السابقة من خلال العديد من المؤسسات، وهناك قاعدة كبيرة من المعرفة يمكن البناء عليها. إلا أن هناك حاجة لإجراء المزيد من التنسيق، ولا تزال الفجوات الموجودة في المعرفة بحاجة للمعالجة، كما يجب تقييم الاتجاهات والسيناريوهات الاجتماعية الاقتصادية. ويُتطلب وجود نُهُج ووسائل لتحديد قابلية التعرض للأخطار الأساسية والمخاطر الرئيسية؛ حتى يتم تحديد أولوية الإجراءات.

48- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. حساسية استجابات الأنواع البحرية والأنظمة الإيكولوجية وقدرتها على التكيف مع التغييرات والآثار التراكمية في الأوضاع المحيطية، بما في ذلك إنتاج الأنواع الغريبة.
ii. رسم خرائط للأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية وتقييم دور الخدمات التي توفرها للقدرة على تحمل المناخ.
iii. قابلية المحميات البحرية للتعرض للأخطار البيئية والاجتماعية- الاقتصادية.
iv. ارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة الذي يؤثر على موارد المياه الجوفية والأراضي الرطبة.
v. أنماط التيارات والأمواج، وحركة الترسبات التي تؤثر على ديناميات الخط الساحلي.
vi. هبوط بعض السواحل.
vii. الموارد المائية ودورة الماء.
viii. قابلية تعرض الأنظمة والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية للأضرار وتفاعلاتها، مثل:
الزراعة والغابات، وإدارة الموارد المائية، والصحة، والسياحة، والتوسع الحضري، ومصايد الأسماك، والطاقة، والنقل والتجارة، والبنية التحتية الرئيسية.
ix. الآثار والتفاعلات المجمعة لتغير المناخ والأبعاد، والاتجاهات، والسيناريوهات الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة الخصوصيات الاجتماعية- الثقافية لمجتمعات البحر الأبيض المتوسط، مثل:
الهجرة، والخصائص الديموغرافية، والصراعات والاستقرار الاجتماعي، ونوع الجنس، والفئات الضعيفة (مثل الأطفال، وكبار السن، والشعوب الأصلية).
x. تقييم العواقب والفرص الإيجابية المحتملة للقطاعات المختلفة جرَّاء تغير المناخ.

التوجيه الاستراتيجي 4-2: بناء القدرات لاستخدام تقييم المخاطر وقابلية التعرض للأخطار وتعزيزه على المستويات الإقليمية والمحلية

49- حتى يتم دعم صناع السياسات على المستويات الإقليمية، والوطنية، والمحلية، فإن القدرات والأدوات بحاجة للتطوير لفهم أفضل لمخاطر تغير المناخ، ولخيارات التكيف، وللكيفية التي يرتبط بها التكيف مع تغير المناخ مع أهداف التنمية الوطنية. وهناك حاجة لتقييم المخاطر، التي تتألف من الأخطار، وقابلية التعرض للأخطار، والتعرض بالفعل، في جميع الأبعاد: البيئية (خسائر التنوع البيولوجي من الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية)، والاجتماعية (الصحة، ومعدل الوفيات) والاقتصادية (الخسائر المحتملة في جميع القطاعات). ويجب استكشاف التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للقسر المناخي على الأخطار الطبيعية والتخلص منها. كما يجب إيلاء عناية خاصة لعنصر قابلية التعرض للمخاطر حيث يكون مستوى الشكوك أعلى بكثير.

50- على الرغم من حقيقة كون البحر الأبيض المتوسط بؤرة ساخنة عالمية لتغير المناخ، إلا أن المنطقة قيد المتابعة نسبيًا فيما يتعلق بالتحليلات والتقييمات الشاملة. وهناك العديد من المشروعات والمبادرات دون الإقليمية الموجودة التي يجب أن يتم جمع نتائجها بطريقة متسقة للتقدم نحو وضع تقييم كامل ومتكامل للمخاطر وقابلية التعرض للأخطار لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها.

51- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. فهم العوامل المحركة، والتفاعلات، والآثار، والاستجابات ضمن العلاقة الاجتماعية الاقتصادية والبيئية.
ii. نماذج متكاملة للمخاطر وقابلية التعرض للأخطار تقدم ملاحظات اجتماعية واقتصادية.
iii. تقييمات اقتصادية لتكاليف آثار تغير المناخ على القطاعات والبؤر الساخنة المتعرضة لها.
iv. وضع وسائل سهلة الاستخدام لتقييم المخاطر مثل الوسائل المستندة إلى مؤشرات ليتم تطبيقها على المستويات الإقليمية، والوطنية، والمحلية.
v. المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات للمؤسسات المحلية والوطنية المختصة ومنظمات المجتمع المدني لمراقبة آثار تغير المناخ وتقييم تكلفة خيارات التكيف.
vi. الإسناد الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومواردهم وتهديداتهم.
vii. مراجعة الأصول الساحلية الهامة استراتيجيًا وتقييم قابلية تعرضها للأخطار.
viii. أقسام، ومناهج، ووحدات جامعية حول قضايا تغير المناخ وتبادل البرامج لعلماء التكيف.

التوجيه الاستراتيجي 4-3: تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسة والوصول للمعرفة ذات الصلة

52- يتطلب تعزيز قدرات التكيف زيادة التنظيم والتوصيل للمعرفة العلمية والتقليدية، بالإضافة إلى دمجهما في السياسات والبرامج العامة. إلا أن الحواجز الثقافية والمؤسسية التي تعيق تحويل المعرفة إلى خطط وإجراءات بين الباحثين، وصناع السياسة، والجمهور تظل تحديًا في البحر الأبيض المتوسط. وهناك حاجة لإيلاء اهتمام أكثر تنظيمًا لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، ولإدراك العلاقة الثلاثية بين العلماء، وصناع السياسات، والجمهور، فضلاً عن الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني.

53- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

I. استراتيجية لتوصيل المعرفة العلمية والأنواع الأخرى من المعرفة لصناع السياسات على جميع المستويات بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين.
II. عملية لإجراء حوارات بين مديري العلوم والسياسة والأعمال والمجتمع على جميع المستويات الحكومية، إقليميًا ووطنيًا وفيما بينها.
III. تطوير شبكة إقليمية للبحر الأبيض المتوسط تحت رعاية شبكة التكيف العالمية الميسَّرة من قِبَل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمشاركة الدروس، والمعرفة، والمعلومات، وإبراز الأبحاث واحتياجات التوجيه وأولوياته.
IV. منصة تبادل معلومات / مستودع إقليمي لأفضل الممارسات والتقارير والمنشورات ذات الصلة.

التوجيه الاستراتيجي 4-4: وضع معلومات إقليمية للمناخ في قرار مناسب للتخطيط للتكيف

54- حتى يتمكن العلماء وأصحاب المسؤولية من تقييم آثار تغير المناخ ووضع خطط للتكيف معه، يلزم أن تتوفر لديهم إمكانية وصول لأفضل معلومات ممكنة من أنظمة المراقبة التي تراقب نظام المناخ، وتتحقق من تغير المناخ وتعزو إليه أسباب حدوثه.

55- تمتلك بلدان البحر الأبيض المتوسط أنظمة وطنية لمراقبة جودة البيانات المتنوعة وتوفرها وترصد ذلك، مع تمتع البلدان الشمالية ببيانات مناخية طويلة المدى وعالية الجودة أكثر من البلدان الجنوبية. ومع ذلك، فإن أنظمة المراقبة المرتبطة بالأنظمة الإيكولوجية البحرية (العناصر الإحيائية واللاإحيائية) في المياه الساحلية والمفتوحة لا تزال ناقصة. وتعد قضايا البنية التحتية، والتغطية المكانية، والبيانات على المستوى الوطني تحديات يلزم التعامل معها. إلا أنه من الضروري كذلك معالجة قضايا التنسيق الأساسية على المستوى الإقليمي.

56- في هذا السياق، تتضمن الأولويات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

i. توفر البيانات البيئية والاجتماعية الاقتصادية المطلوبة للتكيف، ويشمل ذلك صيانة برامج وشبكات المراقبة في المنطقة وتحديثها.
ii. مشاركة جمع كل البيانات ذات الصلة بالتخطيط للتكيف، وجودتها، وتخزينها، وتوحيدها وفقًا لقرار المنظمة العالمية للأرصاد الجوية رقم 40[14].
iii. نظام للمعلومات الإقليمية يحتوي على معلومات بشأن مراقبة تغير المناخ وأبحاث عنه، أو يقوم بتوصيل المعلومات، أو جمعها من قواعد البيانات والنظم ذات الصلة.
iv. وضع نماذج للمناخ الإقليمي تضم الاتجاهات والتهديدات الاجتماعية والاقتصادية.
v. نهج استراتيجي لأبحاث التكيف مع المناخ في المنطقة ينطوي على هيئات أكاديمية، وصناعية، وحكومية، وشراكاتها.

[14] https://www.wmo.int/pages/about/Resolution40_en.html